



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
اللجنة الدائمة الثالثة للحوار بين الحضارات
وحقوق الإنسان

المرأة في الحياة السياسية في الاورومتوسطية

المقرر: — "تركيا" Mrs. Askin Asan

المقرر: — تونس: Mrs. Houda Bizid Blaiech

القرار التي تم المصادقة عليه بالإجماع
من قبل اللجنة الدائمة الثالثة في اجتماعها

الرابع في 2008/6/26 في لشبونة

الجمعية البرلمانية المتوسطية

- أخذ في الاعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
- أخذ في الاعتبار اتفاقية الأمم المتحدة للمرأة عام 1979 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- أخذ بعين الاعتبار قرار 1990/15 مجلس الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 24/مايو/ 1990.
- أخذ بعين الاعتبار إعلان برشلونة 1995.

- أخذاً بعين الاعتبار إلى إعلان بكين ومنهاج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1999 فضلاً عن نتائج المؤتمرات العالمية الثلاثة التي نظمت في 1975، 1980، 1985.
 - أخذاً بعين الاعتبار البرتوكول الاختياري 1999 إلى "CEDAW".
 - أخذاً بعين الاعتبار بالنسبة للإعلان السياسي والوثيقة الختامية المعنونة واتخاذ فريد من الإجراءات والمبادرات لتنفيذ إعلان بكين ومنهاج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 للمرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.
 - أخذاً بعين الاعتبار استنتاجات الاورومتوسطية في مؤتمر وزاري بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع الذي عقد في 2006 في اسطنبول.
 - أخذاً بعين الاعتبار نتائج المؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في اسطنبول 2006.
1. أخذاً بعين الاعتبار تعزيز مشاركة المرأة في عمليات منح القرار حتى يشكل أحدا العناصر الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
 2. ويطلب من جميع أعضاء البام ضمان الاحترام الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 3. دعوة أعضاء دول البام التي لم تنظم بعد إلى التوقيع والتصديق عليها أو في البرتوكول الاختياري للاتفاقية المذكورة أعلاه.
 4. إدراكاً لتحقيق أن المشاركة المتساوية للنساء والرجال على جميع المستويات التمثيل يتطلب تعبئة قوية فضلاً عن الإدارة السياسية.
 5. الحد من القيود المالية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة.
 6. أن هناك نتائج ايجابية لا سيما على الصعيد المحلي بزيادة مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار.

7. إدراك أن المرأة لا تزال ناقصة التمثيل في التهديدات الوطنية والدولية في صنع القرار.
8. الملاحظة باهتمام انه لم تقم أي دولة من دول المتوسط لبلوغ النسبة الدنيا لتواجد المرأة البرلمانية وهي 30% التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
9. تأسف الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر المتوسط أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان اقل من المتوسط العالمي.

الموافقة على:-

1. دعوة الدول الأعضاء لبذل
أ - تقديم برامج عمل ايجابية مثل الحصص والتي تعرف على أنها نسب إلزامية للترشيح النسائي في الانتخابات العامة، والتي أصبحت الآلية الأوسع استخداماً لتسهيل دخول المرأة في عملية التمثيل السياسي.
- ب -أبراز التشجيع على إيجاد المزيد من المشاركة المتوازنة من قبل النساء والرجال على كافة المستويات في الحكومة.
- ج- توظيف مجموعة من الوسائل المترابطة لتشجيع وجود فرص عادلة في القطاع العام.
- د- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الحضور النسائي على كافة مستويات عملية صنع القرار.
- هـ- التحديد والعمل مع الممثلين والحلفاء الفاعلين.
- و- الحد من التمييز العنصري الجندي والصورة النمطية الجندييه في المناهج والمواد التربوية.
- ز - إطلاق حملات توعية ودعم أعمال أخرى للقيام بذلك.

ح- تشجيع الفتيات والنساء للمشاركة والتعبير عن أنفسهن في
النشاطات التعليمية والتدريبية بشكل فاعل وتام مثل الأولاد
والرجال.

ي- تطوير نظام سليم لعمل إحصائيات واستراتيجيات مستقبلية.

ك- دعم وتطوير الدراسات الكمية والنوعية حول العقبات التي تواجه
المشاركة النسائية في السياسة.

ل- اتخاذ تدابير فورية للحصول على تمويل للمبادرات الجديدة حول
وسائل الصداقة الأسرية من خلال ترتيبات عمل معينه.

م- التزويد بتسهيلات رعاية للأطفال المعاقين وكبار السن والسماح
للنساء الراعيات لهذه الفئات الضعيفة بمتابعة النشاطات السياسية.

2. دعوة البرلمانات إلى العمل على إصلاح قانون العائلة كنقطة بداية في
الحياة العامة واكتساب الحقوق المدنية.

3. دعوة الأحزاب السياسية لتسهيل وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة
وذلك من خلال تقديم آليات مساعدة معينه مثل مقاعد آمنه، الدعم
المالي، تدريب على القيادة والمواد التي تراعي الفوارق الجندرية في
الانتخابات.

4. دعوة المجتمع المدني لتعزيز التواصل بين المجتمع المدني، المؤسسات
الأكاديمية والحكومات، وأيضاً بين البرلمانيين من مختلف الأحزاب
السياسية، من أجل إطلاق برامج وحملات تدريبية موجه لزيادة مشاركة
المرأة ولمراقبة التغطية الإعلامية مع تركيز خاص حول القضايا ذات
العلاقة بالجندر في الأجندة السياسية.

5. دعوة المجتمع الدولي لمحاربة كافة الأنماط الدينية والثقافية ضد
مشاركة المرأة في السياسة وتعيينها في الرتب العليا.